

إشكالية المصطلح النقدي في الخطاب العربي الحديث

أ/رضا جوامع
قسم اللغة العربية وآدابها
كلية الآداب جامعة عنابة

- توطئة:

صار الفكر إقليما ظرفيا، يشهد تشظيا يهدد قدرته على إدراك الكليات والجزئيات بسبب التنوع الاصطلاحي، والتضخم في أعداد المصطلحات المستحدثة، ليس في مجال الأدب فحسب، وإنما في مجالات المعرفة كلها، وكذا التخمة المفاهيمية التي ساوقته، والتراكمات المعرفية التي قبعت في مختلف الأفنان والحقول المعرفية المنفتحة ليس برغبة منها، بل لأن قدرتها على الانكفاء قد شلتها تراكمية المعرفة وتطورها السريع على محور الزمن فالمعلومة الطازجة التي أمكن الاستفادة منها في أول النهار، تضحى بالية في آخره. هذا بالنسبة للمعلومة الواحدة، بله الحقل اللامتناهي في كم معلوماته.

وفي تقديرنا أن أمر هذا التنوع والتضخم الاصطلاحي ليس اعتباطيا، ولا من قبيل الترف الذهني، وإنما يشف عما بداخل الإنسان من توق إلى علمنة(*) نشاطه وإردافه إلى مشارف الموضوعية (العلمية). والمصطلح كما أبان أكثر من دارس عربي وغربي يساعد على تحقيق ذلك من جهة انتظامه في جهاز مغلق من المفاهيم واختزاله، بحكم مسحته التجريدية منظومة مفهومية

متميزة بالاتساق. هذا بالنسبة للمصطلح بشكل عام.

أما المصطلح النقدي في خطابنا النقدي العربي الحديث فإنه لا يزال إلى حد اليوم يجابه جملة من الإشكاليات التي تسعى على امتداد هذه الورقة إلى عرض أهمها والجوس في مسارها ابتغاء فضها، وفق الهندسة التالية.

01- المصطلح والمصطلح النقدي: المفهوم والقيمة المعرفية.

يرجع المصطلح في اشتقاقه إلى الجذر (ص.ل.ج) وهو ضد الفساد، ويقال أصلح الشيء إذا أقامه وأحسنه، ثم انتقل المدلول إلى معنى السلم، فيقال تصالح القوم، إذا حدث فيهم السلم والتوافق، ومن تصريفات فعله الماضي: اصطلحو، وصالحو، واصالحو، وتصالحو، والمصدر: الصلاح، بكسر الصاد(1). وهو اسم مفعول من الفعل "اصطلح"؛ بمعنى اتفق على. وتقابله في الإنجليزية كلمة "Term" من القرن الثاني عشر. وهي مأخوذة من الكلمة الفرنسية القديمة "Terme" المأخوذة بدورها من الكلمة اللاتينية "Terminus"، ومعناها حد(2). وإذا تجاوزنا المفهوم اللغوي السطحي للمصطلح إلى المفهوم الدلالي العميق، فإننا نقول إن المصطلح هو اللفظ التعبيري المستعمل للدلالة على مفهوم ما، دلالة متجاوزة للمفهوم الأصلي الوضعي الذي كان يجمله ذلك اللفظ التعبيري؛ أي أن المصطلح هو التعبير الحامل لمدلول تواضعي، عوضاً عن مدلوله الوضعي. ومن هنا نرى أنه (المصطلح) يقوم في العادة بزجرجة المعنى الثابت للفظ إلى دلالات إيحائية وتأويلية جديدة لم يكن يحملها في السابق.

وهذا أمر اهتدى إليه العلماء والباحثون العرب القدماء، وتغبطوا له، إذ سبق للشريف الجرجاني وأن قال بأن الاصطلاح عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقل من موضعه الأول، كما ذهب إلى مثل هذا أبو البقاء اللغوي عندما قال: "إن الاصطلاح هو اتفاق القوم على وضع الشيء، وقيل إخراج الشيء عن المعنى إلى معنى آخر لبيان المراد". وحديثا ذهب مصطفى الشهابي إلى القول بأن الاصطلاح "يجعل للألفاظ مدلولات جديدة غير مدلولاتها اللغوية والأصلية"؛ بل إنه تنبه لتفرقة بين ما أسماه بالمدلول اللغوي للمصطلح ومدلوله الاصطلاحي(3).

أما في ما يختص بالدقة والصرامة التي تطبع التحديد الاصطلاحي، فإنه أمر مختلف حوله، حيث يقيم تاريخ العلوم والمنطق الدليل على أن المصطلح ليس شيئا، ولا مجرد تمثيل لشيء، لكنه عملية وشكل وظيفي، وليس من الضروري لكي ينهض بوظيفته الإجرائية أن يكون محددًا تحديدًا دقيقًا و صارمًا. فهذا الحد الوظيفي إن بلغ حدا مقبولا من الدقة أتاح تقطيع الواقع وتنظيمه وفق تصور مسند إلى قواعد ذات منطق داخلي معين.

وفي المقابل يشترط " فريج" أن تكون مفاهيم المصطلحات الموظفة واضحة المعالم محددة البنية، من أجل إقامة معرفة يتوفر فيها الحظ الأوفر من العلمية. فإن انعدم هذا الشرط انعكس ذلك لا محالة سلبا على المسمى، وأضحت منطقة البحث باهتة رخوة، وانتفى بالاستتباع مبرر استعمال المصطلح، وغدا عاطلا من الوجهة القانونية متى أقررنا بأن

الغاية من كل مبحث تكمن في اكتساب صفة قانونية، برسم حدوده، وتسييج فضاء انتقاله. ويتجاوز "أحمد بوحسن" مسألة تأرجح الدقة الاصطلاحية بين الحد الأدنى والأقصى، نقول يتجاوزها إلى قضية اقتدار المصطلحات على تجاوز الدلالات اللفظية المعجمية إلى تأطير تصورات فكرية وتسميتها في إطار معين، تقوى على تشخيص وضبط المفاهيم التي تنتجها ممارسة ما في لحظات معينة. فالمصطلح بهذا المعنى هو الذي يستطيع الإمساك بالعناصر الموحدة للمفهوم. والتمكن من انتظامها في قالب لفظي يمتلك قوة تجميعية وتكثيفية لما قد يبدو مشتتا في التصور(4).

وإذا كان للمصطلح مثل هذه القوة التكتيفية والتأطيرية، فإن الاشتغال بهذه الأداة، ولاشك ستبرز مدى قوة إدراك المشتغل بها لخطورة الاستعمال الاعتيادي لها. لأن التحكم في المصطلح هو في النهاية تحكم في المعرفة المراد إيصالها، والقدرة على ضبط أنساق هذه المعرفة، والتمكن من إبراز الانسجام القائم بين المنهج والمصطلح، أو على الأقل إبراز العلاقة الموجودة بينهما(5). فلا شك إذن أن كل إخلال بهذه القدرات من شأنه أن يخل بالقصد المنهجي والمعرفي الذي يرمي إليه مستعمل المصطلح. لهذا فإن فعل المصطلح يشترط لتحقيقه أن يحافظ على العناصر المفهومية التي شكلته، ويتمكن من خلق تواصل متبادل بينه وبين اللغة التي ينتجها ويدفعها، وبين الموضوع الذي يسعى إلى معالجته. فالمصطلح بناء على هذا لغة واصفة ذات جوهر وليست دالة فقط. لغة ترسخ كل نشاط راغب في الاصطلاح المفهومي(6).

ولما كانت الأشياء تدرك بماهيتها ووظائفها، فإن القول باختلاف المصطلحات ودقتها هو ما يميز العلوم بعضها عن بعض مشروع إلى حد ما. لأن المعارف تستطيع أن تتحدد وتتمكن من التطور السريع والفعال متى تم تخصيص المصطلح ودقته. وعليه فإن "مفاتيح العلوم مصطلحاتها، ومصطلحات العلوم ثمارها القصوى، فهي مجمع حقائقها المعرفية، وعنوان ما به يتميز كل واحد منها عما سواه. وليس من مسلك يتوسل به الإنسان إلى منطق العلوم غير ألفاظه الاصطلاحية، حتى لكانها تقوم من كل علم مقام جهاز من الدوال ليست مدلولاته إلا محاور العلم ذاته، ومضامين قدره من يقين المعارف وتحقيق الأقوال. فإذا استبان خطر المصطلح في كل فن توضح أن السجل الاصطلاحي هو الكشف المفهومي الذي يقيم للعلم صورة الجامع وحصنه المانع. فهو له كالسياج العقلي الذي يرسى حرماته رادعا إياه أن يلبس غيره وحاضرا غيره أن يلتبس به" (7).

وإذا كان المصطلح بشكل عام يمتلك كل هذه الخصوصية، فإن المصطلح النقدي -من حيث إنه ينتسب جنينا إلى المصطلح في صورته الشمولية(8)- في خطابنا النقدي العربي الحديث يواجه جملة من الإشكاليات التي يتعين على الباحث العربي الجوس في مسارها والسعي إلى فضها.

على الرغم من أن بعض الباحثين يذهبون إلى أن المصطلح النقدي عنصر أساس من عناصر قيام نقد فعال في مقارنة النصوص الإبداعية وإجلاء مقوماتها الفنية والجمالية والفكرية والحضارية، وأن له أثرا

صارما في تحديد المفاهيم وضبطها وتوضيح الرؤى، ضمنا لموضوعية الدراسة النقدية وتسهيلا للتواصل بين المشتغلين بالدرس النقدي سواء كانوا أكاديميين أو مهتمين أو باحثين أو مبدعين. نقول على الرغم من ذلك كله فالمصطلح النقدي العربي الحديث عرضة لقوى جذب وطرده تتنازعها، هي في جوهرها منشأ النقد العربي الحديث وتتمثل في: المصطلح النقدي في التراث النقدي والبلاغي العربي.

المصطلح النقدي في الأصول الغربية المترجمة. تداخل المفاهيم والنظريات، وصراع المناهج والعلوم. إغفال المصطلح النقدي والتوجه إلى التوليد الاصطلاحي بالطرق الانطباعية التعسفية. ومنطلق الأمر في قضية الحال أن الحديث عن هاته القوى يجرنا إلى طرق حيثية الإشكاليات التي لا تزال تشكل باعثا على الاختناق في مسألة المصطلح النقدي العربي المعاصر.

02- المصطلح النقدي العربي: الموانع والإشكاليات: لا مرء في أن النقد العربي نشأ في ضوء القوى المذكورة سلفا، باعتبارها القوى التي حركت دواليبه. فهو بهذا متنازع بين قطبين يمثل كل واحد منها اتجاها معينا. فالأول يمثل الاتجاه التراثي القديم، ذلك أن للنقد العربي الحديث جذورا موعلة في النقد القديم والبلاغة وعلم الكلام والفلسفة والمنطق وغيرها.

وأما القطب الثاني فيعكسه تطلع النقد العربي الحديث للحصيلة النقدية التي جاء بها الغربيون في بعديها الاصطلاحي والمفهومي. وقد شهد الربع الأول من القرن العشرين صراعا مكشوبا بين هذين

القطبين, حيث سعى كل اتجاه إلى إشعاع جهازه الاصطلاحي وتعميمه, فراح الاتجاه التراثي القديم بناء على هذا يتوسل بمصطلحات البلاغة والفلسفة وغيرهما في مقارنة النصوص الأدبية عرضا وتحليلا ونقدا , كما هو الأمر في كتابات حسين المرصفي, وحمزة فتح الله, ومحمد المويلحي(9), وإبراهيم اليازجي, وشكيب أرسلان في لبنان(10), وآراء أبي الثناء الألوسي في العراق, وكذا الآراء النقدية المتعددة وليدة الصراع بين الزهاري والرصافي(11), إلا أن هذا الاتجاه أخذ في التراجع أمام مد المصطلحات الغربية التي تسربت إلى الخطاب النقدي العربي بتوسل الترجمة أو التعريب, وبسبب أن الاتجاهات النقدية الحديثة اعتنقت النقد الغربي, ورأت صدع القديم بالجديد, ويظهر ذلك مشرقا في كتابات طه حسين والعقاد والمازني وأحمد زكي وأمين الرماني وجرحي زيدان وخليل مطران وميخائيل نعيمة وغيرهم ممن آمنوا بصلاحية هذا الوافد.

وقد حذا حذو هؤلاء نفر كبير من الجيل الأدبي الجديد, حيث لا نكاد نرى اليوم موفق بين الاتجاهين يقول بتوليد مصطلح نقدي عربي وفق خصوصيات فكرنا, وابن بيتنا وزماننا, يفيد من المصطلح النقدي العربي التراثي القديم, ولا يكون في الوقت نفسه صورة طبق الأصل للمصطلح النقدي الغربي.

وتتنزل قضية استقلالية الخطاب النقدي العربي إلى بؤرة الإشكاليات التي زادت من حدة أزمة المصطلح النقدي, حيث راح المصطلح النقدي ينهل من علوم اللسانيات والاجتماع والانثروبولوجيا... ويستمد الكثير من مصطلحات هاته العلوم, ويوظفها

في مختلف الإجراءات القرائية والتحليلية ومناشط التأويل وغيرها، مما صير إلى التداخل والاضطراب والتماهي. وهنا وجب الاعتناء بخصوصية المصطلح النقدي.

03- إنعكسات الثورة اللسانية والنقدية على ضبط المصطلح النقدي وضعاً وترجمة وتعريباً:

إذا ما استطاع المصطلح النقدي العربي الحديث أن يستقر نسبياً طيلة النصف الأول من هذا القرن وخلال العقدين الخامس والسادس، فإن العقد السابع قد شهد هزة عنيفة بسبب تأثير الثورة اللسانية النقدية التي شهدتها أوروبا خلال الستينات. إذ تدفقت كما سبق الذكر مصطلحات جديدة إلى الجهاز المصطلحي النقدي العربي منها ما هو لساني، ومنها ما هو سيميائي... بحسب المرجعيات التي ينهل منها المصطلح النقدي العربي. مما ولد حالة من فوضى المصطلح واضطرابه. وعليه كان لزاماً على مجامع اللغة العربية والهيئات العاملة بالتعريب أن تتصدى لهذه الفوضى.

ومما تجدر الإشارة إليه أن هاته المجامع أسهمت بجهود خاصة تنعت بنقاط في هذا المجال(12)، وإن ظل اهتمامها بالمصطلح النقدي الحديث ضعيفاً مقارنة باهتمامها بترجمة ووضع المصطلحات العلمية والتقنية. وعلى الرغم من الجهود الجماعية والفردية المبذولة في هذا الميدان، فإننا نلاحظ أن المصطلح النقدي العربي الحديث، وبشكل خاص منذ السبعينات وحتى الوقت الراهن، يعاني من الاضطراب وعدم الاستقرار، إذ غالباً ما نجد مقابلات موضوعة أو مترجمة أو معربة مختلفة للمصطلح

الواحد. ويمكن الاستدلال على ذلك بشواهد مستقاة من الممارسة النقدية وتداولية المصطلح النقدي. فلو شئنا الاقتصار على بعض الفروع المعرفية التي رفدت المصطلح النقدي مثل اللسانيات والسيميولوجيا والأسلوبية وعلم النفس... لوجدنا مصداقا على ذلك.

فمفهوم التناص الوافد من النقد الأوربي، مثلا قد يلتبس عندنا بوقوع الخاطر على الخاطر، أو بمفهوم السرقة الأدبية، أو بمفهوم الاقتباس، ومفهوم التضمنين في حين يمكن لمنطق اللغة أن يضبطه في ضوء صيغة التفاعل التي تعني المشاركة مع الاختلاف. وقل مثل ذلك في سائر المفاهيم والمصطلحات المنقولة بطريق الترجمة أو بطريق التعريب. ونحن نعلم أن لغة من اللغات لا تطابق لغة أخرى من جميع جهاتها بحدود صفاتها من أسمائها وأفعالها وحروفها وتأليفها وتقديمها وتأخيرها واستعارتها وتحقيقها وتشديدتها وتخفيفها وسعتها وضيقها ونظمها ونثرها وسجعها ووزنها وميلها، وغير ذلك مما يطول ذكره.

ونلاحظ أيضا أن ثمة مصطلحات شاعت وداعت على الرغم من كونها فاقدة لأهلية القبول اللغوي، فهي مصطلحات لقيطة أنبت على تحريف وتشويه لبعض الصيغ الصرفية مثل: ذاتوي، وحداثوي، ومأسسة، وشرعنة، وشكلنة... وفي مضمار المصطلحات اللقيطة أثمرت جملة من الألفاظ الأجنبية، وأضيف إليها زوائد عربية كياء النسبة -مثلا- وهذا الاستراق من الآخر أمر يشي بمدى ضعف الثقة في اللغة العربية، وضعف العلم

بها. ومن ذلك الألفاظ: تيمة, واستاتكية, ودينامكية, وسنكرونية, ودياكرونية, وكرونولوجية... وليس هذا ترويجا للتفوق والانكفاء, أو دعوة إلى عدم الاستعانة بالمصطلح الأجنبي. ففي لغتنا ما يجنبنا عمليات الترجمة الشاقولية, والإسقاطات المباشرة. ففيها بدائل عربية, أو على الأقل تقنيات لغوية, نحو النحت والتركيب المزجي والإستنادي... تغني عن استعمال الكثير من المصطلحات الأجنبية, إذ تسمح بالخلق المصطلحي المبدع.

وقصارى القول إننا حين نستقرئ واقع المصطلح بعامة, والمصطلح النقدي بخاصة نجده يتجه إلى خارج اللغة العربية, إلى الترجمة والتعريب, أكثر مما يتجه إلى التوالد من الداخل. هذا من ناحية الكم والسعة والسمة التمثيلية. أما من ناحية الكيف, فهنا تقع نواة الإشكالية, إذ ليست المعضلة في مجرد البحث عن ألفاظ نعبر بها عن مفاهيم علمية مفردة, وإنما هي أعمق من ذلك بكثير. إنها مشكلة منهجية تتمثل في الاقتدار على وعي المعاني وتصورها ثم الإبانة عنها. فاستيعاب المفاهيم بتصوراتها في اللغات المنقول منها, ثم إيجاد ما يعبر عنها من مصطلحات دقيقة واضحة متفق عليها هو صميم المشكلة الاصطلاحية.

إن غياب منهجية دقيقة لوضع المصطلح النقدي وتوليده, في ظل ثورة تقنية مرفقة بغاية من المصطلحات من جهة, وتخلق زمني في إيجاد مقابلاتها العربية من جهة ثانية, أفرز وضعاً لغوياً تشتت فيه الجهود, وكثرت فيه الحلول, وتعددت طرق معالجة المصطلح النقدي, فكانت النتيجة أن ضاق بالمشتغلين ذرعاً.

وفي غياب العقل النقاد والرصاد، وقيام كل من رأى نفسه قادرا على الاضطلاع بمهمة وضع المصطلح النقدي، أو اضطرته الحاجة العلمية أو الثقافية إلى الترجمة والنقل إلى العربية قبل المصطلح الأجنبي الواحد بأكثر من مصطلح عربي فكثرت الاشتراك الدلالي، حيث تُرجمت كلمة "linguistique" بالألسنية، وعلم اللغة، واللسانيات، وعلم اللسان(13)... وقوبل مصطلح "didactique" بعلم التدريس، والتعليمية، والتعليميات، والديداكتيك...

وبالموازاة فإنه في ظل انعدام فكرة النظام في نقل المفاهيم الأجنبية إلى اللغة العربية تسرب الاشتراك اللفظي إلى النظام الاصطلاحي النقدي العربي، فأصبح للفظ الواحد مفاهيم متعددة تختلف استعمالاتها باختلاف السياقات. وينسحب هذا على كثير من المصطلحات التي غزت الجهاز الاصطلاحي العربي بعامة، والنقدي بخاصة. بناء على ما تم عرضه من إشكاليات نقترح ما يلي:

-رسم قواعد واضحة ومحددة ودقيقة لوضع المصطلح النقدي العربي، والعمل على الالتزام بها في جميع المؤسسات العلمية والأكاديمية والمجامع اللغوية، وحتى بالنسبة للأفراد المشتغلين بالدرس الاصطلاحي النقدي.

-توحيد المصطلحات المختلفة والمتنافرة في النقد، بوضع معجم اصطلاحي خاص بمصطلحات النقد الأدبي، في ضوء قواعد صارمة ومنهجيات علمية دقيقة، وبإشراف مترجمين وباحثين ونقاد ومتخصصين في هذا المجال.

-إعادة النظر في المصطلحات النقدية التراثية والحديثة على حد سواء، والعمل على فط القطيعة بين الضربين .

-إفراد المصطلح النقدي بخصوصيته، وتخليصه من هيمنة العلوم المتاخمة.

-إنشاء مركز للمصطلح العربي، وكذلك ورشات عمل في كل بلد عربي، تكفل أهلية أي إنتاج في بعدها المصطلحي النقدي، بمقارنة مصطلحات هذا الإبداع بالمصطلحات المعتمدة في هاته الورشات.

-إدخال فرع علم المصطلح في الجامعة
- ولو أن هذا العلم يُدرس كمقياس في بعض الجامعات

- والعمل على نشر الثقافة المعجمية والمصطلحية .

الهوامش:

- (*)- إكسابه الصيغة العلمية.
- (1)- راجع:- ابن منظور: لسان العرب, دار المعارف القاهرة, مصر, المجلد 4, مادة (ص.ل.ج), ص 2479.
- الزمخشري: أساس البلاغة, دار الفكر, بيروت, لبنان, 2000, ص 345.
- (2)- راجع: محمود منقذ الهاشمي: المعجم الأدبي, المصطلح والمصطلح الأدبي والاصطلاحية, جريدة الأسبوع الأدبي, اتحاد الكتاب العرب, دمشق, سوريا, العدد 773, أكتوبر 2001.
- (3)- د.أحمد مطلوب: معجم النقد العربي الحديث, دار الشؤون الثقافية العامة, بغداد, 1986, ص 120-121.
- (4)- أحمد بوحسن: مدخل إلى علم المصطلح, المصطلح ونقد النقد العربي الحديث, مجلة الفكر العربي المعاصر, العدد 60-61, مركز الإنماء القومي, بيروت, لبنان, 1989, ص 84.
- (5)- المرجع نفسه, ص ن.
- (6)- J.A.Greimas:Du Sens,Deuil,1973, P 8-
- (7)- د.عبد السلام المسدي: قاموس اللسانيات, الدار العربية للكتاب, تونس, 1984, ص 10.
- (8)- يرى "إميل.بنفيسست" أن للمصطلحات أنسابا واتماءات إلى الأصول الفلسفية أو التاريخية أو الاجتماعية أو النفسية أو اللسانية أو العلمية الichte أو غيرها. راجع: Emile Benveniste :problèmes de linguistique générale, Gallimard, 1966,P286-336.
- (9)- حسين المرصفي في "الوسيلة الأدبية", وحمزة فتح الله في "المواهب الفتحية", ومحمد المويلحي في نقده لشعر شوقي.
- (10)- راجع: د.هاشم باغي: النقد الأدبي الحديث في لبنان, دار المعارف, مصر, 1968, ج1, ص: 11, 186, 79.

- (11)- راجع : د.أحمد مطلوب : النقد الأدبي الحديث في العراق , معهد البحوث والدراسات العربية, مطبعة الجيلاوي, القاهرة , مصر, 1968, ص20-26.
- (12)- راجع: محمد محمد الخطابي : رسالة المكتب الدائم لتنسيق التعريب في الوطن العربي , مجلة اللسان العربي , الرباط, المغرب, المجلد10, 1973, ج2, ص15-36.
- (13)- يفضل د.أحمد مختار عمر استعمال مصطلح الألسنية على مصطلح اللسانيات. وقد قدم الباحث مبررات هذا التفضيل في دراسة نشرها سنة 1989. راجع: د.أحمد مختار عمر: المصطلح الألسني العربي وضبط المنهجية, مجلة عالم الفكر, الكويت, المجلد 20, العدد 3, 1989, ص8-9.

